ورش تدوير نفايات تشتري من النباشين !!

خلوف: معمل واحد في المنطقة الصناعية لتدوير النفايات

عربش لـ«الوطن»: بالإمكان الحصول على منتجات كثيرة من النفايات أحدها الكهرباء لكن الجهات المختصة مقصرة

• خبير بيئي: إعادة التدوير حل إيجابي للبيئة لكنه يحتاج إلى شروط خاصة
• صناعي: كيلو القمامة من ١٠٠٠-١٢٠٠ ليرة

نوار هيفا

نعم.. في الوقت الذي تهدر فيه الحكومة ملايين الأطنان من النفايات من دون أي فائدة، يبيعها النباشون لمعامل شبه مخفية في ريف دمشق بمبالغ كبيرة، ويستخرج منها منتجات تباع أيضاً بمبالغ كبيرة وتستخدم لصناعات عديدة، منها وللأسف حافظات غذائية!

«الوطن» تابعت موضوع التكرير واستقصت عنه، ووصلت إلى أحد الصناعيين والذي كشف لصحيفة «الوطن»، وتحدث عن عمله في تدوير النفايات، وابتكار مواد ذات فائدة في السوق المحلية كأكياس النايلون المخصصة للمواد غير الغذائية، والقضبان البلاستيكية.

وأوضح الصناعي أن مهنته تعتمد على ثلاث خطوات، أولها عملية الفرز عبر استخدام أيد عاملة، والثانية آلة للتنقية، والثالثة آلة للطحن والتحويل، حيث يقوم بشراء القمامة من «النباشين»، بواسطة معتمد معين يكون صلة الوصل بين «النباشين» والصناعي، مبيناً أن لكل معمل معتمداً خاصاً.

وعن سعر المبيع، بين أن كيلو القمامة غير المفروز يباع بين الـ ١٠٠٠ و١٢٠٠ ليرة، والطن يعطي تقريبا ١٠٠ كيلو تالف تنتج ٨٠٠ كيلو حبيبات، بحسب نظافة البضاعة، يباع الكيلو منها بين ١٥٠٠ إلى ١٧٠٠ ليرة، مبيناً أن هذه الحبيبات تعتبر نوعاً ثانياً أو ثالثاً ولها عدة استخدامات ما عدا الحافظات الغذائية التي تستورد حبيباتها لأنها يجب أن تكون نخباً أول، لكن بسبب تكلفتها العالية، يعتمد عدد من الصناعيين على استخدام الحبيبات المنتجة من النفايات في صنع الحافظات الغذائية، لكونها أرخص وذات ربح عال.

وعن استخدامات هذه الحبيبات بيّن أنها تكرر لينتج منها مرشات مياه وسقاية، وعوازل الأسلاك الكهربائية، فضلاً عن أكياس القمامة والأكياس العادية غير الغذائية، كما توجد قوالب خاصة لعلب البلاستيك والعبوات، مثل عبوات سائل الجلي، التي تكرر دون طحن لتعود لذات الاستخدام، ولها قوالب خاصة، وأكثرها استخداماً عبوات زيت السيارات.

وفي سياق الحديث عن تكاليف هذه العمليات، أوضح الصناعي أنها قليلة جداً، فالكهرباء في هذه المعامل هي خطوط صناعية ٢٤ ساعة، كما أن أجور العمال منخفضة لأن كل معمل لا يتجاوز عدد عماله ٤ تقريباً، إضافة إلى أن زمن إنتاج الطن يتراوح بين يوم حتى ٣ أيام حسب نظافة البضائع، وهناك معامل مختصة فقط بشراء الحبيبات من دون الخوض في عمليات التكرير هذه.

وزعم أن هذه العملية ليس لها أي تأثيرات على البيئة، مبيناً مدى جدوى هذه الصناعات، مضيفاً إنه لا يستخدم أكثر من ١ بالمئة فقط من النفايات في محافظة واحدة، ضمن كادر متواضع وكميات قليلة، فعملية إعادة التدوير تخلق المزيد من فرص العمل، وتخفف عبء مكبات النفايات.

وعن الصعوبات التي تواجه هذه المهنة، أشار إلى أننا نفتقر فقط لوجود تشريعات مناسبة بشأن النفايات أو معايير قانونية واضحة وإستراتيجيات طويلة الأجل في هذا الجانب.

منتجات كثيرة

الخبير الاقتصادي شفيق عربش بدأ حديثه لصحيفة «الوطن» بأن الحبيبات أنواع، وذات اللون الأسود كلها مضرة بيئياً واقتصادياً وصحياً، مؤكداً أن موضوع تدوير النفايات في غاية الأهمية والخطورة على مستوى العالم كله، مستشهداً بتجربة سنغافورة وألمانيا واليابان والسويد، لكن الفرق لديهم وبين ما نقوم به نحن اليوم من تدوير قليل جداً للنفايات، هو النتيجة، حيث إنهم يولدون الكهرباء ويصنعون الأسمدة (أقل ضرراً من الأسمدة الكيميائية) ومواد البناء المختلفة في مقاومتها وعزلها للحرارة إضافة إلى استخراج الحبيبات البلاستيكية عبر معالجة النفايات.

وأضاف عربش إنتا في ظل أزمة الطاقة التي نعيشها، علينا معالجة النفايات لتوليد الكهرباء، إلا أن الحاجة للربح السريع تدفع العديد من مستخدمي هذه الآلية الاقتصادية لتوليد الحبيبات فقط، علماً أن الاكتفاء بإنتاج الحبيبات البلاستيكية من النفايات هو هدر لبقية ما يمكن إنتاجه منها.

تقصير حكومي

أما عن توافر الإمكانيات لتوليد الكهرباء من النفايات في سورية، بيّن أنها غير متوافرة نتيجة تقصير الجهات المختصة في هذا الموضوع الذي كان يجب البحث فيه منذ ٢٠ عاماً، عندما زار وفد سوري مدينة ستوكهولم التي تحوي معمل شركة فولفو، وكل الطاقات الكهربائية من تدفئة وماء ساخن، وكهرباء، والسخانات المنزلية، والطاقة الهائلة التي تشغل هذا المعمل كله من تدوير ومعالجة النفايات، مستشهداً بالسويد التي لم تتأثر بأزمة الطاقة العالمية لأنها الدولة الوحيدة التي تنتج أكثر من ١٠٠٠ ميغا من تدوير النفايات.

لا يوجد تراخيص!

مدير المهن والتراخيص بمحافظة دمشق المهندس عثمان رباح نفى وجود ترخيص لأي معمل خاص بتدوير النفايات في محافظة دمشق، مبيناً أن تدوير النفايات (صنف أول أو ثان) تحتاج إلى مناطق صناعية أو مدن صناعية، وأوضح أنه حتى ورشات التجميع ممنوعة، وتخضع لنظام المخالفة المعتاد بإرسال ثلاثة إنذارات ثم بعدها تشميع وإغلاق.

أما مدير المناطق الصناعية بمحافظة ريف دمشق أسعد خلوف فأكد وجود معمل في عدرا الصناعية لتدوير النفايات، إضافة لوجود ورشات لإعادة تدوير البلاستيك، ضمن شروط معينة تتجلى بمطابقتها للمواصفات الصحية التي تُرخص وفقها، وأي منشأة أو ورشة تخالف هذه الشروط يتم إغلاقها مباشرة.

حل إيجابي ضمن شروط

من جهته الخبير في المجال البيئي الدكتور فائز البيطار أكد أن استخدام البلاستيك أو المواد البلاستيكية، شائع على المستوى العالمي وانتشاره كبير جداً، نتيجة انخفاض قيمته الاقتصادية وأسعاره المناسبة، إضافة إلى تعدد استخداماته، فهو يدخل بكل مجالات الحياة، سواء للاستخدامات الغذائية أو الصناعية أو الطبية.

وأشاد البيطار بالدور الإيجابي لإعادة التدوير، وعن ملاءمته للبيئة وانسجامه مع الحلول البيئية، وخاصة ما يتعلق بإعادة تدوير المواد البلاستيكية بعد تنقيتها وتصنيفها وإعادة استخدامها، فهو حل بيئي إيجابي وليس سلبياً ضمن شروط معينة خاصة بما يتعلق بالمعامل التي تعمل وفق هذه الآلية.

وشدد على ضرورة التزام هذه المعامل بشروط معينة، فمن المعروف أن إعادة التدوير النفايات البلاستيكية تحتاج إلى تقنيات مختلفة، سواء حرارية أو ميكانيكية أو كيميائية، فالمعامل يجب أن تحقق الشروط البيئية بحيث تقدم منتجاً بلاستيكياً مناسباً للبيئة وفي الوقت نفسه لا ينتج عنه أي مخرجات أو نواتج ضارة للبيئة سواء للتربة أو للهواء أو للماء في أثناء عملية التصنيع.

تبديل طرابيش في الجمارك

تغييرات من دون تغيير في مديريات وأمانات جمركية

عبد الهادي شباط

حركة تنقلات واسعة أجرتها المديرية العامة للجمارك تعتبر الأهم خلال الفترة الأخيرة لأنها طالت الأمانات والمديريات الأساسية في العمل الجمركي حيث شملت كلاً من أمانات تصيب ودمشق والديوسية والبوكمال وغيرت في مديريات المكافحة والتعرفة واللاذقية وحمص ودمشق.

لكن من خلال النظر في القرارات التي تم تعميمها شفهياً على من يهمهم الأمر نجد أن هذه التغييرات رغم أنها طالت مديريات وأمانات مهمة جداً مثل مديرية مكافحة التهريب وأمانة نصيب إلا أن مديري وأمناء هذه المديريات والأمانات حافظوا على صفاتهم لكن في مواقع أخرى، وفي مثال على ذلك حافظ مدير مكافحة التهريب غياث حمدان على صفته كمدير لكن بدرعا (مديراً لمديرية جمارك درعا) بدلاً من دياب شدود الذي تم تكليفه مديراً للتعرفة في المديرية العامة في حين تم تكليف فراس التقري أميناً لأمانة معبر نصيب الحدودي مع الأردن بدلاً من الأمين السابق فادي السليم الذي تم تكليفه حالياً معاوناً لمدير جمارك دمشق، في حين تم تكليف مدير جمارك اللاذقية ماهر حسن مديراً لمديرية مكافحة التهريب، وسامر مخلوف مديراً لمديرية جمارك اللاذقية وياسين جواد مدير التعرفة السابق مديراً لمديرية جمارك طرطوس وسامر عصفورة معاوناً لمديرية جمارك حمص وكلاً من معن علي أميناً لمعبر الديوسية وأحمد الباشا أميناً لأمانة دمشق ومهند الحسن أميناً لأمانة البوكمال.

وفي الوقت الذي أوضح فيه بعض المديرين لـ«الوطن» أنها حركة تنقلات عادية رأى الكثير من المهتمين بالعمل الجمركي أنها غير ذلك وهي جزء من حراك واسع يجري في العمل الجمركي بدءاً بقرارات الحجز الاحتياطي والتوقيفات والاستقالات التي طالت خلال الفترة الماضية العديد من أمناء ورؤساء أقسام ومفارز وأمناء مستودعات في الجمارك على التوازي مع التحقيقات التي طالت أشخاصاً مهمين من العاملين في التخليص الجمركي وما يجري حالياً من تحريك لخطة الخلاص من الضابطة الجمركية (كما يصفها العاملون في الضابطة الجمركية) عبر حلها أو دمجها مع المديريات العاملة في الجمارك وتقديم ما يلزم من المبررات الموجبة لذلك.

بينما ما زالت إشارات التعجب تدور حول عدم صدور جدول تنقلات ضباط الجمارك الذي يصدر بشكل دوري مع نهاية أشهر الصيف (شهر آب أو أيلول) من دون أن يرشح أي تبريرات حول عدم صدور هذا الجدول والاكتفاء حتى الآن بجدول تنقلات الخفراء والسائقين الذي طال أكثر من ألفي عنصر في الضابطات الجمركية والذي تعتبره الإدارة ضرورياً لضبط حركة العمل الجمركي وضمان عدم نشوب حالة من العناصر وبيئة العمل التي يمارسون مهامهم بها وأثر ذلك المحتمل على تنفيذ المهام الجمركية.

وفي المحصلة يبقى الأهم كما يراه الكثيرون هو تحريك مشروع قانون العمل الجمركي واعتماده لأنه سيحل تحديد الكثير من المهام والحيثيات الجمركية وهامش الحركة والمناورة للمفارز الجمركية وأيضاً توضيح العلاقة أكثر مع الصناعيين والتجار وكيفية التعامل مع المهربات في الأسواق المحلية وإعادة واسعة لآلية تحديد التعرفات الجمركية وغيرها الكثير من المحاور والنقاط في قانون الجمارك علماً أن المشروع مازال يتم تداوله لدى المرجعيات المعنية من مجلس الدولة ورئاسة الحكومة ومجلس الشعب.

في ثانية جلسات المنتدى الاقتصادي السوري - الأردني

الأبواب السورية مفتوحة للتعاون الاقتصادي

وزير الصناعة لـ«الوطن»: وضع خارطة طريق لشراكات صناعية

وزير الزراعة لـ«الوطن»: تصدير المنتجات الزراعية السورية يقابله استيراد أسمدة وتمور

الوطن

كانت جلسات وحوارات اليوم الثاني من المنتدى الاقتصادي السوري – الأردني مفعمة بالمكاشفة والمصارحة لتؤكد على صدق النيات في تحسين التعاون والتبادل التجاري وقد بدا إصرار الجانب الأردني والسوري على أن العمل بشكل إفرادي لن يجدي والسوريون أكدوا أن أبوابهم مفتوحة للتعاون الاقتصادي في مختلف القطاعات والأهم – حسب قولهم – أن قطاع الأعمال الذي يقوم على المنفعة المتبادلة سوف ينجح لا محالة.

صباغ: القطاع الاقتصادي السوري مشهود له

أكد وزير الصناعة زياد صباغ أن الأهم هو رسم خريطة طريق، وإعادة النظر بالواقع الاقتصادي المشترك بما ينعكس إيجاباً على البلدين وعلى الصناعة من خلال إقامة شراكات صناعية تحقق قيمة مضافة وذات جودة عالية مشيراً إلى أن الظروف الاقتصادية العالمية الحالية تحتم علينا تغيير صيغة العمل بين البلدين خاصة وأن هناك ميزة نسبية للصناعة السورية مختلفة عن ميزة الصناعة الأردنية وإن ذلك يشكل فرصة لتكامل وإقامة شراكات مشتركة وتعاون أكبر لإعادة الألق للقطاع الصناعي الذي يعتمد على المواد الأولية في كلا البلدين منوهاً بوجود صناعات أردنية تحقق قيمة مضافة كبيرة لا توجد في سورية والعكس صحيح، لذا فإن المطلوب هو التكامل في الإنتاج والتسويق بما يحقق فائدة مشتركة مشيراً إلى أن الصناعة النسيجية في سورية لا تضاهيها أي صناعة مشيراً إلى أن هناك فرصاً واعدة للتعاون والتكامل لكلا البلدين.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد صباغ أن أي قطاع إنتاجي يحتاج إلى أسواق وأهم المعوقات التي نواجهها هي التسويق نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على البضائع السورية من خلال قانون قيصر. مؤكداً أن القطاع الاقتصادي مشهود له وخاصة القطاع الصناعي سواء من حيث الإنتاج أم النوعية التي تحقق المواصفات العالمية. وقد تمت محاربة المنتج السوري عبر وضع عوائق وحواجز تعوق انسيابية البضائع الأمر الذي نعمل في هذا الملتقى على معالجته من خلال تكامل القطاعات المختلفة بين القطاع الخاص السوري والأردني وقد تم البحث في إمكانية إقامة قائمة بالمنتجات السورية وأخرى للمنتجات الأردنية لبحث إمكانية الانسيابية وتبادل البضائع بين البلدين بعد اعتماد هذه القائمة من الجانبين.

والأهم حسب صباغ أن نعتبر أن هذا المنتدى هو نقطة ارتكاز للمستقبل والاستفادة من ميزات كلا البلدين بدءاً من العامل البشري والمواد الأولية وأشار إلى الحاجة لجلسات مع أصحاب الاختصاص للوصول إلى صيغة عمل وإيجاد صناعة تكاملية ما بين القطاعين الخاص السوري والأردني مؤكداً على أهمية التشاركية مع القطاع الخاص وأن يكون لديه ممثلون في صناعة القرار حتى في إدارة بعض المنشآت المدمرة ولدينا ٤ عقود استثمارية كبيرة للقطاع العام شارك فيها القطاع الخاص.

قطنا: قادرون على المنافسة بالأسواق التصديرية!

وزير الزراعة والإصلاح الزراعي السوري، محمد حسان قطنا قال: إن القطاع الزراعي السوري قادر على المنافسة بالأسواق التصديرية، وتوفير منتجات حسب المواصفات القياسية للدول، مؤكداً أن هناك اهتماماً رسمياً سورياً بتعزيز علاقات بلاده مع الأردن بالمجالات الاقتصادية، خصوصاً الزراعية، لافتا إلى وجود تنسيق مستمر بهذا الخصوص أفضى إلى تفاهمات جديدة تتعلق بالروزنامة الزراعية، وتسهيل عمليات تبادل المنتجات الزراعية بين الجانبين.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال قطنا: إن الشراكة الحقيقية هي هدفنا من خلال الجلسات وصولاً إلى توحيد اتفاقيات التبادل التجاري ووضعنا إستراتيجية متكاملة لتبادل المنتجات الزراعية. والأهم الروزنامة الزراعية وأنظمة الحجر الصحي النباتي والبيطري مؤكداً أن هذه الروزنامة تعتبر جزءاً مهماً من التشاركية. لأننا عندما ننظم عملية التسويق للمنتجات الزراعية نستطيع تحديد الأزمنة وتحديد الكميات ونكون قد وصلنا إلى اتفاق واضح لما يحتاجه الجانب الأردني من المنتجات السورية لافتاً إلى أن تصدير المنتجات الزراعية قد يقابله استيراد مواد أخرى كالتمر وغيرها.

وأشار قطنا إلى أنه تم اتخاذ إجراء بالاتفاق مع أحد كبار منتجي الدواجن في الأردن وهو في سورية وتم اليوم زيارة موقعين من مواقع المؤسسة العامة للدواجن تمهيداً لعقد اتفاق تشاركية مع الجانب الأردني لاستثمار بعض المداجن ودخول المستثمرين الأردنيين للاستثمار في قطاع الدواجن في سورية والبدء بإنشاء شركات كبيرة بهذا الخصوص، لافتاً إلى أنه خلال المناقشات تم التطرق إلى إمكانية إقامة شركات لقطاع الدواجن في الأردن ووضع كل الإمكانات أمام القطاع الخاص الأردني لإقامة استثمارات مشتركة واستقدام التكنولوجيا بهذا القطاع. وخاصة أن لديهم كفاءات إنتاجية متطورة في الدواجن. وقد تم زيارة بعض المنشآت للبحث في إمكانية استثمارها عن طريق التشاركية وخاصة أن لدينا هنكارات بحاجة للاستثمار مشيراً إلى أن قانون الاستثمار الجديد يعتبر فرصة مهمة أمام المستثمرين والأهم حسب الوزير قطنا أننا بحاجة إلى مشاريع ضخمة وأن مشروعاً لتربية الدواجن يجب أن يغطي حاجة السوق من ١٠ إلى ١٥ بالمئة حتى يحقق الفائدة المرجوة منه.. وأشار الوزير إلى أن المعوق الرئيس والحقيقي هو ارتفاع الأسعار عالمياً لأن الأعلاف تشكل ٨٥ بالمئة من تكاليف الإنتاج، وأمر آخر وهو التشاركية بالمقايضة مع شركة النواصير لإنتاج الأسمدة وسيتم بالمقايضة استيراد كميات كبيرة من الأسمدة مقابل منتجات زراعية سيتم تصديرها إلى الأردن وتمت المناقشة والحوار وبناء عليه تم الاتفاق على تكامل الإنتاج وتداول المنتجات وفق الروزنامة الزراعية المقررة

وكشف قطنا عن أهم التوصيات والمخرجات التي من الممكن أن يتم العمل عليها مع الجانب الأردني والتي لا تتعلق بالقطاع الزراعي فقط بل هناك مطالب بتوحيد إجراءات نقل الترانزيت والأجور والمعاملة بالمثل لجهة الرسوم والبيان الجمركي وتوحيد المواصفات القياسية. والأهم وضع قاعدة إلكترونية موحدة على الحدود بين البلدين. كل ذلك ينظم عملية التبادل التجاري ويتم العمل على توحيد الإجراءات.

الكباريتي: توحيد المواصفات القياسية بين البلدين

بدوره رئيس غرفتي تجارة الأردن والعقبة، نائل الكباريتي، أشار إلى ضرورة توحيد المواصفات الفنية بين البلدين ما يسهل عمليات دخول البضائع، مؤكداً أن غرف التجارة هي المرجعية الأولى بخصوص تسهيل عمليات دخول أصحاب الأعمال السوريين إلى الأردن.

بدوره أكد رئيس غرفة صناعة إربد السابق مأني أبو حسان، أن التشاركية عنوان المرحلة المقبلة لشكل التعاون الاقتصادي بين البلدين، مشدداً على ضرورة إزالة أي عقبات تواجه حركة انسياب البضائع بين الجانبين.

وأكد أبو حسان ضرورة تسهيل حركة نقل أصحاب الأعمال والمستثمرين بالاتجاهين، وإعادة النظر بقوائم السلع المتبادلة حيث لا يؤثر الاستيراد في المنتج المحلي، إضافة للتركيز على تبادل المواد الأولية التي تحتاجها الصناعة مؤكداً أهمية وجودهم في سورية لتفعيل الحوارات بين القطاع الخاص بكلا البلدين وإن المنتدى من أهم المنتديات للحوار البناء حيث وجهنا مطالبنا للسوريين، والقطاع الخاص السوري أيضاً أجرى اتفاقات مع الأردنيين على هامش المنتدى إضافة لوجود معرض يضم ٢٥ شركة صناعية أردنية تعرض منتجاتها وهو بداية طريق للدخول إلى الأسواق السورية وتسهيل انسياب البضائع بين البلدين.

نحلاوي: المنتج السوري مرغوب

نائب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها لؤي نحلاوي أكد لـ«الوطن» أنه لا يخفى على أحد ما مرت به الصناعة السورية من ظروف ضمنا لكننا اليوم بدأنا نستعيد قوانا بعد إعادة ترميم وتأهيل المنشآت منوهاً بضرورة التواصل مع الجانب الأردني بشكل أكبر ودورهم كصناعيين المحافظة على الصناعة السورية والصناعي الذي أصبح في الخارج هو سفير للصناعة السورية مبيناً أنهم يعملون لتعزيز الصناعة ضمن الإمكانات المتوافرة لدى الحكومة مؤكداً ضرورة التعامل مع الجانب الأردني بالمثل وهي سياسات حكومية يجب أن تحترم ضمن بروتوكولات معينة مشيراً أن المنتج السوري مرغوب جداً بالأردن والتجار والصناعيين الأردنيين لديهم رغبة بشراء المنتجات السورية غير أن المعاملة بالمثل ضمن هذه الظروف تعرقل هذا التعاون لافتاً إلى أن ظروف سورية والحرب والعقوبات توجب الوقوف مع بعضنا البعض وأنه مع السياسات الحكومية ولكننا مع السياسات الاقتصادية التي تنبع من القطاع الخاص وأن السلع السورية أرخص للتجار الأردنيين من أي قطاع آخر مؤكداً أن سورية لم تكن تتعامل مع أحد بالمثل من الدول الصديقة.

العرقان: نخطط لإقامة مشروع للدواجن في سورية

بدوره طالب رئيس غرفة تجارة المفرق، خيرو العرقان بإزالة عوائق الاستيراد والتصدير بين البلدين وبما يحقق مصالحهما المشتركة. مشيراً إلى أن جائحة فيروس كورونا كشفت أهمية قطاع الزراعة ودوره في تأمين الأمن الغذائي والاعتماد على الذات، والأهم برأيه أن الأردن يمتلك قطاع دواجن تكنولوجي متقدم وإنتاج عالي الجودة، إضافة إلى مواد أولية من الأدوية والأعلاف، وأكد أن لديه نية بإقامة مشروع استثماري لقطاع الدواجن في سورية وقام بزيارة العديد من المنشآت الخاصة بقطاع الدواجن في دمشق وحمص، مشيراً إلى المشكلة التي اعترضت ذلك هي موضوع الطاقة لكنه أكد أنه سيتم دراسة الجدوى الاقتصادية من المشروع لافتاً إلى أن التعاون مع سورية في هذا المجال سوف يفتح آفاقاً واسعة للتصدير إلى العالم.

كشتو: الحل تخفيض الرسوم أو توحيدها

بدوره تحدث رئيس اتحاد غرف الزراعة محمد كشتو عن أهمية تخفيض الرسوم المفروضة على البضائع السورية أو توحيدها حيث تصبح مماثلة للرسوم المفروضة على البضائع الأردنية التي تدخل الأراضي السورية مؤكداً أننا حصلنا على وعود من الجانب الأردني المشارك في الملتقى لحل هذا الأمر.

> صناعي أردني: التشاركية عنوان المرحلة المقبلة